

تقرير لجنة المراجعة إلى مساهمي شركة الاسمنت العربية حول نظام الرقابة الداخلية للعام ٢٠٢٢ م

الجمعية العامة العادية السابعة والستين في ٩ أبريل ٢٠٢٣ م

حفظهم الله

السادة / مساهمي شركة الأسمنت العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بناءً على المادة ٤٦ من النظام الأساسي لشركة الأسمنت العربية، والمادة رقم ٩١ من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من مجلس هيئة السوق المالية، يسر لجنة المراجعة أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م والمتضمن رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة، وما قامت به اللجنة من أعمال في نطاق اختصاصها.

طبقت اللجنة مهامها ومسؤولياتها ومارست صلاحياتها حسب اللوائح المعتمدة، وقدمت تقاريرها الى مجلس الادارة بما يحقق أهدافها الواردة في لائحة الحوكمة، وقد اعتمد مجلس الادارة جميع توصياتها، حيث عقدت اللجنة ٤ إجتماعات خلال العام ٢٠٢٢ م حضرها جميع اعضاء اللجنة، و بحضور المراجع الداخلي وحضور جزئي للمراجع الخارجي و بعض المستشارين كلاً فيما يخصه في بعض الإجتماعات، وتقوم لجنة المراجعة دورياً برفع تقاريرها لمجلس الإدارة، كما ترفع تقريرها للجمعية العامة للمساهمين بصفة سنوية.

تهدف اللجنة الى تقديم التوصيات التي تساعد على تفعيل النظم وتطويرها بما يحقق أهداف الشركة ويحمي مصالح المساهمين و المستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة مقبولة، و تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسة في:

**أولاً: البيانات المالية:**

تعمل اللجنة بصفة مستمرة على المراجعة و تقديم التقارير حول ما يلي:-

١. نزاهة القوائم المالية للشركة.
٢. التزام الشركة مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.
٣. مؤهلات وإستقلالية وأداء مراجع حسابات الشركة.
٤. إنجاز وأداء وظيفة المراجع الداخلي للشركة.

و اللجنة مسؤولة أيضاً عن إعداد ونشر تقرير اللجنة السنوي و التقارير الأخرى إلى الحد الذي تقتضيه القوانين والقواعد والتشريعات المطبقة والسارية المفعول.

**ثانياً: أعمال المراجعة الداخلية:**

تعمل اللجنة على الإشراف والموافقة على أعمال المراجعة الداخلية مثل الميثاق، و الأهداف الإستراتيجية و الخطط التفصيلية، والأنشطة، والتوظيف، والبنية التنظيمية والتأكد من ضمان عدم وجود قيود أو حدود لعملها وإستقلاليتها، فيما يدخل ضمن نطاق

عمل المراجعة الداخلية تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، ويتم رفع التقارير التي تتضمن نقاط الضعف إن وجدت في نظام الرقابة الداخلية و الإجراءات التصحيحية ومتابعة تصحيحها وتطويرها إلى الإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة ، وتتأكد اللجنة من وجود تعاون بين المراجعة الداخلية والإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي.

كما تابعت اللجنة أعمال المراجعة الداخلية المتخصصة التي تمت عن طريق مكاتب فنية خارجية للعمليات بالمصنع ولتقنية المعلومات .

### ثالثاً : المراجع الخارجي :

تم العمل حسب الوارد في لائحة الحوكمة والإشراف على أعمال المراجع الخارجي كالتالي:

- 1- مراجعة و تقييم سنوي لمؤهلات وأداء وإستقلالية مراجع الحسابات الخارجي ويشمل ذلك مراجعة وتقييم الشريك الأساسي ، و تراعي اللجنة التغيير المنتظم لمكتب المراجعة الخارجي من أجل ضمان الإستقلالية المستمرة لمراجعة الحسابات ، وتقدم اللجنة مريئاتها لمجلس الإدارة بذلك.
- 2- تناقش اللجنة القوائم المالية السنوية والتقارير المالية الربع سنوية ، وأثر المبادرات والسياسات المحاسبية على التقارير المالية للشركة مع إدارة الشركة والمراجع الخارجي المستقل.
- 3- الإجتماع بشكل منفرد وبصورة دورية مع المراجع الخارجي ، و التأكيد على أنه تم تسهيل حصولهم على كافة المعلومات بدون إستثناء و أنه لا يوجد أي إيضاحات تحسينية يرون إضافتها للقوائم المالية.
- 4- إلى جانب المهام الأخرى المنوطة باللجنة .

### رابعاً : الإلتزام :

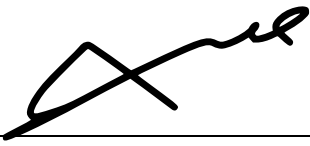
من أهداف اللجنة التي تطبقها وتتابعها التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ، ونتائج تقارير الجهات الرقابية. كما تستعرض اللجنة وتراجع العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مريئاتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة ، و يتم الإطلاع بصفة دورية على خطابات المستشارين القانونيين للشركة. كما تؤكد اللجنة على أن هناك آلية تتيح للعاملين بالشركة تقديم ملحوظاتهم بشأن أي تجاوزات في التقارير المالية معتمدة منذ أعوام.

### الرأي عن مدى كفاية أنظمة الرقابه الداخليه :

تقوم اللجنة في حدود مهامها بدراسة التقارير الدورية التي تعدها إدارة المراجعة الداخلية بالشركة، بالإضافة إلى مراجعة نتائج أعمال المراجع الخارجي لتقييم البيئة الرقابية بالشركة ، و متابعة ما تتوصل اليه إدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي والجهات الرقابية الأخرى من توصيات لمعالجة الملاحظات ومتابعة تصحيحها، كما أن الإدارة التنفيذية للشركة تقوم بالتوقيع على خطاب التمثيل بصفة دورية والذي يؤكد على مسؤوليتها عن الإلتزام بالأنظمة والقوانين والسياسات المعتمدة و إجراءات الرقابة وسلامة وفاعلية ضوابط الرقابة

الداخلية ومعالجة نقاط القصور فيها . علماً أن أي نظام رقابة داخلية مهما كانت درجة كفاءته وفعاليتها لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً حول فعالية نظم الرقابة الداخلية المطبقة .  
وبناءً عليه فإن تقييم اللجنة لمدى كفاية أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية لم تظهر أي ضعف جوهري ، كما أنه لم يصل للجنة ما يُظهر أي ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.

والله ولي التوفيق ،،،



عن لجنة المراجعة

م/ معتز قصي العزاوي - ٩ أبريل ٢٠٢٣ م

